

Annales de philosophie et des sciences humaines. — N° 20 (2005),  
تجربة لبنان الديمقراطية / ميشال إده. — في  
ص. 5-26.

عنوان الغلاف : Annales de philosophie et des sciences  
humaines

I. الديمقراطية — لبنان II. لبنان — السياسة والحكومة

PER L1044 / FP175833P

## تجربة لبنان الديمقراطية

الكسليك، ١٨ نيسان ٢٠٠٥

معالي الأستاذ ميشال إده

رئيس الرابطة المارونية

*Dans son intervention, S.E.M. Michel Eddé met l'accent sur l'expérience démocratique libanaise. La communication porte essentiellement sur la spécificité de la société libanaise, complexe et multiculturelle, qui a permis, en dépit de toutes les vicissitudes qui jalonnent son cheminement vers une démocratie possible et viable, l'opération d'une osmose de religions, de cultures et de civilisations. Cette osmose, bien qu'elle soit, parfois et pour maintes raisons, victime des secousses internes, constitue néanmoins un défi contre les stratégies exclusivistes et les réactions de démantèlement. Cette osmose contribue aussi à préserver l'unité nationale et la diversité culturelle, en tant que facteurs inéluctables au service d'une démocratie qui s'exprime en termes de lois électorales qui épargnent au Liban le découpage arbitraire des circonscriptions, favorisent la représentation populaire, promeuvent une citoyenneté libérée du féodalisme politique et de l'appartenance communautaire et confessionnelle et contribuent à la naissance d'un Liban nouveau où le droit est roi et loi.*

الديموقراطية واحدة من حيث الجوهر، أينما تجسّدت في العالم. إذ هي تقوم جوهرياً على الحرية، والحق في الاختلاف، واحترام الآخر، والقبول به والعيش معه. غير أنّها ليست وصفة جاهزة، ولا هي عملية إستسناخ. بل تجربة ملموسة، تجذ الترجمة العملية لروحيتها تلك وفق الخصوصيات الملموسة لكل مجتمع.

خصوصية لبنان أنّه قد تكوّن، منذ البدء، بصورة تلقائية، على أساس مجموعات غير متجانسة دينياً، ولا مذهبياً. ولقد ارتضت هذه المجموعات معاً، وبنّت معاً، صيغة مجتمعية فريدة هي صيغة العيش المشترك فيما بينها، على أساس التنوع وليس الأحادية. وهذا منذ ما يقارب ألفاً وأربعمائة سنة، أي منذ أن بدأ لبنان يتكوّن، بعد الفتح العربي، وطناً لعائلات روحية متعدّدة، متشاركة متضامنة في صوغه كياناً مجتمعياً واحداً مفطوراً على التنوع.

لقد ثبت لبنان صيغته بالعيش المشترك في وقت كانت غالبية دول العالم قائمة على أساس التجانس: الديني، أو العرقي، أو اللغوي. غير أنّ التطوّرات السياسية الإقتصادية الإجتماعية الديموقراطية، التي شهدتها تلك الدول، بعد الحرب العالمية الثانية بخاصّة، والدول الصناعية المتقدّمة منها تحديداً، أحدثت تبدلاً جذرياً في التركيبة المجتمعية لتلك البلدان، التي باتت تضمّ في عدادها مجموعات بشرية مختلفة الأعراق والأديان واللغات، بحيث لم تعد تركيبتها المجتمعية الديموقراطية متجانسة، بالمعنى الذي كان سائداً من قبل.

وعلى هذا الأساس، بدأت الديموقراطية العريقة في تلك البلدان تنتابها عوارض غير صحيّة أخذت تتصاعد باتجاه أن تصبح أزمات حقيقية. وهذا بسبب أنّ المجموعات المستجدة الحضور في تلك المجتمعات كانت إسلامية بصورة خاصة. وباتت تعدّ بالملايين الآخذة بالتزايد، وتشكّل حالياً ما بين ٧ إلى ١٠٪ من تعداد مواطنيها، ولكن دون أن تحظى هذه المجموعات بأي تمثيل سياسي أو مشاركة سياسية، ولا باعتراف بخصوصياتها الدينية والثقافية في تلك المجتمعات.

أمّا بعض الدول الأخرى، العريقة بوحدتها السياسية والكيانية، فأخذت بالتفجّر داخلها فوارق

كانت خامدة من قبل . أستذكر هنا وضع بلجيكا على أساس فوارق اللّغة ، وإسبانيا على أساس الفوارق العرقية واللغويّة ، وكندا على أساس فوارق اللّغة ، وإيرلندا الشماليّة على أساس الفوارق المذهبيّة ، وحتى فرنسا ذاتها على أساس مشكلة الخصوصيّة التي تطرحها بعض أقاليمها ككورسيكا مثلاً .

بإزاء هذه الظاهرة ، وتفاقم الإحساس بالفوارق من جهة أخرى ، لم يكتب النجاح بعد لهذه البلدان في حلّ مسألة الاندماج بصورة ديموقراطيّة سليمة ناجزة ، تؤمّن العيش المشترك بين جميع العناصر المكوّنة لمجتمعاتها .

أمّا في ما يتعلّق بلبنان فإنّ الأحداث والمحن ، التي شهدتها في العام ١٨٦٠ ، وفي العام ١٩٥٨ ، ومنذ ١٩٧٥ حتى ١٩٩١ ، كانت عائدة من حيث الأساس إلى عوامل خارجيّة ، بما في ذلك مسؤوليّة بعض القوى السياسيّة اللبنانيّة في الاستقواء بالخارج . بكلام آخر ، فإنّه لا يصحّ ردّ أسباب تلك الأحداث والمحن إلى طبيعة نظام التمثيل السياسي للعائلات الروحيّة ، واعتبارها كامة عضويّاً في هذا النظام -الضمانة لصيغة العيش المشترك . فجوهر هذه الصيغة ، في المجتمع غير المتجانس ، هو قبول الآخر واحترامه ، واحترام الحقّ في الاختلاف .

### التمثيل السياسي للعائلات الروحيّة أساس الديموقراطيّة

لقد بينت التجربة اللبنانيّة أنّ الترجمة الملموسة لهذا الجوهر بأبعاده كافة ، بالنسبة للعائلات الروحيّة اللبنانيّة ، إنّما هو تمكينها جميعها من أن تعيش سياسياً معاً . وهذا يعني بالدرجة الأولى ، أن تتشارك هذه العائلات وأن تضع بالتوافق معاً الأسس والقوانين الناظمة لحياة جميع المواطنين ، وأن تتمكن من مراقبة سير تنفيذ هذه القوانين وتطبيقها على الجميع بالتساوي . أي أن تكون هذه العائلات الروحيّة موجودة وممثّلة بشكل متوازن في السلطة التشريعيّة أولاً . فلا أكثرية تطغى على أقلية أو على أقلّيات . وهو ما كرّسه الدستور اللبناني بتأكيدده ، في النصّ على «التساوي بين

المسيحيين والمسلمين» في المجلس النيابي .

المفكر الكبير ميشال شيحا، الذي خطّ بيده معظم مواد الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، والذي يعتبر بحق فيلسوف الصيغة اللبنانية، يقول في هذا الخصوص :

**“*Toucher, au Liban, à la représentation politique à base confessionnelle c’est susciter les associations confessionnelles à base politique.*”**

«إنّ المساس، في لبنان، بالتمثيل السياسي القائم على أساس طوائفي، إنّما يستثير قيام التجمّعات الطائفية على أساس سياسي» .

وبكلام آخر، فإنّ تمثيل العائلات الروحية يشكّل بذاته، وتلقائياً، ضماناً ومناخاً إيجابياً هاماً يحول دون إستغلال الدين لمآرب سياسية خاصّة، من خلال تسييس الطوائف .

أمّا إلغاء هذا التمثيل إرادوياً، أو بمجرد قرار سلطوي، فهو الذي من شأنه أن يتسبّب باستشارة الغرائز والعصبوية الطائفية الفثوية . ذلك أنّ المجلس النيابي عندنا يشكّل حجر الزاوية في بناء الديموقراطية بلبنان، والذي تتجلّى فيه بصورة رسمية إرادة العيش المشترك، وتتلاقى فيه جميع شرائح الشعب اللبناني . وتأمّن فيه مشاركة الجميع في الحرص على الدولة، وعلى إدارة شؤونها كافة . إذ عندما لا يتوفّر للعائلة الروحية تمثيلها السياسي، فلسوف تحلّ الكنيسة أو المسجد محلّ البرلمان، على حدّ تحذير ميشال شيحا .

لقد درج البعض، ومنذ عقود، على المطالبة بإلغاء ما يسمى «بالطائفية السياسية» . والمقصود بذلك تحديداً إلغاء التمثيل السياسي للعائلات الروحية . وهذا من منطلق اعتبار هؤلاء أنّ هذا التمثيل السياسي علّة العلل في لبنان، وأصل الأزمات والمشاكل التي تعصف به من حين لآخر، وتعيق توحيده وتطوّره .

ما يعتبره هذا الطرح علّة العلل في لبنان ليس هو، في حقيقة الأمر، غير علّة وجود لبنان

واستمراره، مجتمعاً وكياناً ودولة. بل إن لبنان، بهذه الصيغة القائمة على التمثيل السياسي للعائلات الروحية، وبتاريخية صمودها رغم كل ما تعرّضت له، هو ما يجعل منه أكثر من مجرد دولة. هو ما يجعله «رسالة» للعالمين، على حدّ تعبير قداسة الراحل الكبير الأعظم يوحنا بولس الثاني.

وعلى كلّ حال، فإنّ اتفاق الطائف ذاته قرن مسألة إلغاء «الطائفية السياسية» «بخطّة مرحلية» يصار فيها إلى «تشكيل هيئة وطنية مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغائها». وهذا علماً بأنّ الدستور قد نصّ في مقدّمة أحكامه، في الفقرة «ي» على أنّه «لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

ولذلك، فليس من شأن كل طرح بإلغاء «الطائفية السياسية» في الظروف الراهنة، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي ظلّ استثارة الغرائز والتطرف، والحثّ على صراع الحضارات المزعوم، وحروب الأديان، إلا أن يكون لاستثارة مشكلة، أو لإفلاق استقرار سياسي وغير سياسي، أو لابتزاز ما بغاية مصالح سياسية فتوية معينة.

لماذا نصّت حكمة المشرع على الإبقاء على التمثيل السياسي للطوائف عندنا «بصورة مؤقتة» (بحسب التعبير الوارد في دستور ١٩٢٦ وتعديلات ١٩٤٣)، وفي «مرحلة انتقالية» (وفق تعديل ١٩٩٠)؟ هل لسبب آخر غير تأكيد الأهمية المصيرية الطابع للعيش المشترك وصونه بحدقات الأعين؟ وهي الحكمة ذاتها التي صدر عنها دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري منذ ما يقارب الأربع عشرة سنة، في الموقف الداعي إلى التريث في «إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية».

وفي الواقع، فهل من الحكمة أن يُعمد إلى طرح مسألة إلغاء تمثيل العائلات الروحية في لبنان على بساط البحث، في وقت يتطلّع العديد من بلدان العالم إلى صيغتنا هذه مثلاً يُستوحى لحلّ المشاكل والنزاعات التي تنتاب مجتمعاتها على صعيد التعايش بين مكوناتها المختلفة؟

هل من الحكمة أن نقدم نحن في لبنان على التخلّي عن صيغتنا، فيما نحن نعاين منذ ١٩٤٨ ، خطط ومحاولات إسرائيل الدائمة، المتكرّرة من غير انقطاع، للإجهاز على هذه الصيغة ولتفكيك لبنان معازل وكاتونات متنازلة متناحرة على أساس طائفي ومذهبي؟ بل هل من المنطق أن نتبرّع نحن بتسهيل هذه المهمة الشريفة، التي فشلت إسرائيل في تحقيقها على مدى أكثر من نصف قرن؟

هل من الحكمة أيضاً أن نقدم على ذلك، فيما نحن نعاين الإستنفار الأيديولوجي والسياسي المريب المنظم، الذي سرعان ما واكب أحداث الحادي عشر من أيلول الإرهابية، والذي سعى وما يزال، إلى تحويل مطالع الألفية الثالثة جحيماً مدمراً يتلعب العالم في أتونه، من خلال الترويج لما سمي بصدام الحضارات، والذي لا يستبطن ولا يعني غير حروب الأديان؟ وهذا، في وقت يبرز فيه غلاة التطرف الصهيوني معنيين في تسويق هذا الصدام والترويج له بكونه حرباً دينية ضرورية الوقوع يحاولون في خضمها أن يستدرجوا المسيحية والمسيحيين ضد الإسلام والمسلمين.

### الديموقراطية عندنا توافقية

إنّ الحقيقة اللبنانية بصيغة التنوع الديني ضمن وحدة المجتمع والوطن، كانت المسهم الأساسي في صوغ تجربة ديموقراطية، تميّزت عندنا بطابعها القائم على التوافق وليس على العدد، على غنى التنوع والحق في الاختلاف، وليس على الصهر والتذويب.

في هذا الصدد، وفي إطار مشاركته الفاعلة في بلورة العناصر الوفاقية لإنهاء الحرب والإقتال في لبنان، قال غبطة أبينا الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير، بطريك أنطاكية وسائر المشرق، في مطلع صيف ١٩٨٧ :

«إنّ مبدأ المناصفة (في مجلس النواب) أمر حيوي. هناك قيمتان، المسيحية والإسلام، اللتان ينبغي أن يتساويا بغض النظر عن العدد».

ولا يملك المرء إلا أن ينوّه كبير التنويه هنا بذلك الوعي التاريخي، الذي عبّر عنه سماحة الراحل الكبير، الإمام محمد مهدي شمس الدين، في وصيته التي خلّفها للبنانيين جميعاً، عن أهمية صيغتنا اللبنانية، وارتباط بقاء لبنان ببقائها. إذ كتب في هذا الخصوص ما حرفيته :

«موضوع إلغاء الطائفية السياسية... هذا شعار من الشعارات الثابتة في السياسات اللبنانية، وقد تبيناه، تبناه «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، وتبيناه شخصياً على مدى سنوات طويلة، وعملنا بصيغ متنوعة، بالتعاون مع كثيرين، على بلورة هذا الشعار بمشروع للنظام السياسي في لبنان لا يقوم على مبدأ الطائفية السياسية. وقد وضعت مشروع الخصاص في هذا الشأن، وهو مشروع الديموقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى».

«ولكنني تبصّرت عميقاً في طبيعة الإجتماع اللبناني، وفي المجموعات المكوّنة للمجتمع اللبناني، وفي طبيعة النظام الديموقراطي البرلماني، الذي يتميز بخصوصيات معينة نتيجة للتنوع الطائفي».

«إن إلغاء نظام الطائفية السياسية في لبنان» يحمل مغامرة كبرى قد تهدّد مصير لبنان، أو على الأقل تهدّد استقرار لبنان، وقد تخلق ظروفاً للإستقواء بالخارج من هنا ومن هناك، ولتدخل القوى الأجنبية، من هنا ومن هناك. ولذلك فإنني أوصي الشيعة اللبنانيين بوجه خاص، وأتمنى وأوصي جميع اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، أن يرفعوا من العمل السياسي، من الفكر السياسي، مشروع إلغاء الطائفية السياسية، لا بمعنى أنه يحرم البحث فيه والسعي إليه، ولكن هو من المهمّات المستقبلية البعيدة، وقد يحتاج إلى عشرات السنين لينضج بحسب نضج تطوّر الإجتماع اللبناني، وتطوّرات المحيط العربي بلبنان».

«أوصي بالثبات والإلتزام بنظام الطائفية السياسية، مع إصلاحه. وأعتقد أنّ صيغة «الطائف» هي صيغة نموذجية في هذا الشأن، والنظام السياسي اللبناني، الذي بني عليها، هو نظام سليم، لولا ما شابه من بعض الأخطاء، سواء في صياغة «وثيقة الطائف» وما تفرّع عنها، أو في مجال التطبيق».



«نحتاج إلى جهد وطني مخلص للنظر في العيوب والشغرات الموجودة في نظامنا الطائفي القائم على «اتفاق الطائف»، والذي تقوم الدولة القائمة الآن عليه. نحتاج إلى تبصر عميق في اكتشاف هذه الأخطاء، وإصلاحها، وإبقاء الباب مفتوحاً لتدارك كل خطأ».

«أعتقد أننا بهذا سنحقق للبنان إستقراراً سياسياً، وإمكانات كبرى للإندماج الإجتماعي، وللثقة المتبادلة بين مجموعاته، ولتسريع حركة النمو والتقدم. وأعتقد أن لبنان بهذا سيقى منارة ونموذجاً لكل المجتمعات الأخرى التي تتميز بالتنوع الشديد، إذا وجد مجتمع من هذا القبيل في لبنان».

### «الطائفية السياسية» وليدة المحاصصة

إن ما يسمّى بـ«الطائفية السياسية»، والتي تنسب خطأً إلى نظام تمثيل العائلات الروحية، إنما مردّها الحقيقي ومرتعها الخصب المحسوبية والمحاصصة، اللتان أوجدتهما وعززتهما الممارسة المشوّهة والمشوّهة لنظامنا التمثيلي. وهذا عندما ضربت هذه المحسوبية والمحاصصة، وما تزال تضرب، عرض الحائط بدولة الحقّ L'État de droit التي يفترضها، ويشترطها، ويلزم جوهرياً بها، النظام الديموقراطي البرلماني القائم على التمثيل السياسي للعائلات الروحية.

ويجدر الإنتباه هنا إلى التمييز بين تعبير «دولة القانون» «L'État de la loi»، الدارج استعماله، وبين تعبير «دولة الحقّ» «L'État de droit»، المختلف جذرياً من حيث المضمون عن الأوّل. فدولة الحق هي المفهوم الذي يعني الاعتراف بالحقوق المشروعة المكرّسة في الدستور للمواطنين، أفراداً وجماعات، ويمكن من توفيرها ومن التمتع بها»

أمّا القول «بدولة القانون» فلا يعني بالضرورة الاعتراف بالحقوق المذكورة. بل ثمة قوانين يمكن أن تسنّ للحدّ من هذه الحقوق أو للنبيل منها، أو حججها، أو إنكارها، أو تعليقها. وهذا أمر سائد بالنسبة لقوانين تسنّ وتُستترَع في الأنظمة الإستبدادية، ليصار تحت ستارها إلى ممارسة القمع والتعدّي على الحقوق، إنّما بصورة «قانونية».

ليست المحسوبيّة والمحاصصة ظاهرة يتفردّ بها لبنان من دون سائر العالمين . بل هي ظهرت وتظهر ، وتفعل وتُفسد ، في العديد من البلدان ، بما فيها أرقاها تطوراً وتقدماً وتجانساً على مستوى بنيتها المجتمعية . لكنّها تتصدّى بالرقابة والمساءلة والمحاسبة لهذه الظاهرة في بلادها . أمّا ما بات يتفرد به لبنان ، بهذا الخصوص ، فهو تعطيل قدرة مؤسسات الدولة المعنية ، وشلّ قيامها بواجباتها تجاه الرقابة والمساءلة والمحاسبة .

### كيف نشأت المحاصصة ولماذا تستمرّ ؟

لقد نشأت آلية المحسوبيّة والمحاصصة ، وتعزّزت ، في سياق ممارسة مزمنة قامت على تسيير المؤسسات والقوانين ، بالإلتفاف عليها أو تعديلها إستتسابياً لدواعٍ طارئة تتصل بحالات ومصالح خاصة في أحيان غالبية ، وليس مطلقاً بالصالح العام . أمّا اللآفت حقاً ، في هذا الصدد ، فأن يكون المدخل إلى ذلك قانون الانتخاب بالذات . وهو القانون ، الذي على عاتقه من حيث الأساس ، تقع ، مبدئياً وعملياً ، مسؤولية تمكين كلّ المواطنين ، أو عدم تمكينهم ، من التعبير الفعلي عن إرادتهم في اختيار ممثليهم الحقيقيين .

مع بدايات عهد الإستقلال ، كشفت تجربة الإنتخابات أنّ تكريس المحافظة - الدائرة الكبرى التي كانت معتمدة بالأصل في ظلّ الإنتداب ، قد أدّى إلى إنتاج ظاهرة ما اصطلح على تسميته «بالإقطاع السياسي» . فمن كان في مواقع الحكم راح يستغلّ وجوده في السلطة من أجل بسط نفوذه وسيطرته على منطقته . وهكذا ، ولدت ، وتكرّست ، لفترة غير قليلة ، زعامات معيّنة في كلّ المناطق ، تعدّهي اللائحة أو الليسة التي كان يصعب جداً ، إن لم يستحل ، اختراقها وإن جزئياً . ويعتمد الزعيم ، من أجل إحراز النصر الكاسح للائحته ، المحسوبيّة التي تعني توفير المنافع الخاصّة للناخب ، والتي غالباً ما تنتزع بالإلتفاف على القوانين ومخالفتها . وهكذا يصبح هذا الزعيم المرجعية بالنسبة لهذا المواطن الناخب ، والذي سرعان ما تربطه بالزعيم علاقة جوهرها التبعية والإستزلام . وفي سياق هذه العلاقة ، يتحوّل المواطنون ، في أحيان كثيرة ، إلى رعايا وأزلام ، أي إلى «قطيع الناخبين» ، بحسب وصف ميشال شيحا . وبحيث يصبح الزعيم سيّداً

يُرجع إليه هو وحسب - وليس إلى الدولة ومؤسساتها قطعاً - من أجل تحصيل حقوقهم أو مآربهم بخاصة، أو لتأمين مكاسب ومنافع خاصة لهم. ولكي يكون بمقدور هذا الزعيم أن يؤمن تلك المنافع، تراه يسعى للحصول على حصّة له من «جبنة» الدولة. فيسارع إلى أن ينتسب إلى نادي «أكلة الجبنة»، على حدّ تعبير الرئيس الراحل فؤاد شهاب، ويجد نفسه مجبراً على تقاسم الحصص مع آخرين من أمثاله.

وعلى هذا الأساس إياه نشأت، وتستمرّ، وللأسف، عملية توزيع وتبادل الحصص، أي استواء ظاهرة المحاصصة.

وكلّ ذلك، إنّما يتمّ على حساب المؤسسات، التي يُستهترّ بها، والقوانين التي تُسفه وتُبتذل، ودولة الحقّ، التي تُنتهك وتُظعن بالصميم. فساد الفساد، وعشش، واستقرّ في الإدارات العامّة والقضاء، وانتقل بوبائه حتى إلى القطاع الخاصّ. حتى ليكاد أن يصبح ثقافة سائدة تنخر كالسوس في كلّ ميادين الحياة بالمجتمع.

لقد عنت تلك الممارسة، بالفعل، تحكّم عدد قليل جداً من الأفراد أو الزعماء بخيارات اللبنانيين السياسيّة، وبسط سيطرتهم على حياة لبنان ومقدّراته. ولقد انطوى ذلك، في المقابل، على قمع ضمني للآخرين، وتهميش حقيقي لحقوقهم وخياراتهم. مثلما أنّ هذه الممارسة المنهجية قد برزت وكأنّها ألبست لبوس الطائفية أو المذهبية، فيما هي تؤدّي، حقيقة، وظيفة سياسيّة كاملة الأوصاف بامتياز.

ربّما كان هنا ممكن نشوء ذلك الفهم المغلوط الذي أسبغ على تلك العلاقة مقولة أو مضمون «الطائفية السياسيّة». ولتستخدم هذه المقولة من ثمّ تعبيراً مفهوماً conceptuel يختزل فيه، تسفياً، نظام التمثيل السياسي للعائلات الروحية. فيجري، بالتالي، تحميل هذا النظام مسؤوليّة الأخطاء، والعيوب، والمفاسد والمثالب العائدة أصلاً للمحسوبية والمحاصصة، وللإقطاع السياسي بعلاقة الاستزلام التي قام عليها وتغذّى منها.

### المواطنون رعايا، ومهااة المرجعيّات السياسيّة بالطوائف

ما أنتجه نظام المحاصصة لم يكن فقط تحويل المواطنين إلى أتباع ورعايا، بل هو أوجد كذلك «نظاماً» خبيثاً جداً لتأييد ولحماية الزعامات والمرجعيّات السياسيّة. ومؤداه أنه خلق، لدى «قطيع الناخبين»، مهااة الزعيم أو المرجعيّة السياسيّة بالطائفة ذاتها، التي ينتمي إليها. ولقد شكّلت هذه المهااة، وما تزال تشكّل، وللأسف، حتى اليوم، أفعل سلاح يجري استخدامه لتعطيل أيّ رقابة ومساءلة أو محاسبة. أي لتعطيل الديموقراطيّة ذاتها، التي تنعدم حكماً فور انعدام المساءلة والمحاسبة. إذ إنّ تكريس المحاصصة جعل كلّ مساءلة أو محاسبة للزعيم أو للمرجعيّة السياسيّة ترتدي طابع المساس بالطائفة ذاتها ككلّ، والتي ينتمي إليها ذلك الزعيم أو هذه المرجعيّة. فكلّ طعن به يُعتبّر طعناً بالطائفة. وكلّ توقّف بالنقد عند تجاوزه يعتبر مساساً بمكانة الطائفة أو انتقاصاً منها. وهكذا خلقت المحاصصة حصانة للزعيم لا تخرق ولا يجوز خرقها، لأنّها من حصانة الطائفة!! وفي هذا السياق ذاته، فغالباً ما يسهل على الزعيم أو المرجعيّة، في ظلّ تكريس هذه الذهنيّة، أن يصوّر أمر المواجهة بين التكتلات أو المجموعات السياسيّة بكونها مواجهة بين الطوائف.

إنّ المحسوبيّة والمحاصصة - وليس قطعاً نظام التمثيل السياسي للعائلات الروحيّة - هما ما منعا ويمنعان إعادة الإعتبار للدولة ولموقعها ولدورها، والعودة بها إلى أن تكون هي المرجعيّة الأولى والأخيرة بالنسبة للمواطن، وليس هذا الزعيم السياسي أو ذاك. من هنا الأهميّة الحيويّة القصوى لبناء دولة الحقّ، التي باستمرار غيابها، سوف يستمرّ تشوّه الديموقراطيّة وإضعافها وتلاشيها. وسوف تستمرّ عمليّة استنابات «سلطة الظلّ» الفعليّة المصادرة للحياة السياسيّة، والاقتصاديّة والماليّة، والراعية لتفشي الفساد في الدولة والمجتمع.

### «الأجهزة» ودولة الحقّ

معلوم أنّ التوجّه النوعي المختلف، الذي سعى فؤاد شهاب إلى تحقيقه على صعيد إنقاذ الدولة ممّن أسماهم «أكلة الجبنة» المتقاسمين قدراتها حصصاً فيما بينهم، لم يكتب له الثبات والاستمرار

والتجذّر. بل لقد تشوّه ذلك التوجّه وتلاشى. وهذا بسبب من التجاوزات والتشويهات السياسيّة وغير السياسيّة، اللاديموقراطيّة، التي أحلقتها بهذا التوجّه «الأجهزة»، أو «المكتب الثاني» تحديداً آنذاك، والتي بدأت تسعى إلى التداخل في الحياة السياسيّة، ظناً منها أنّها بذلك إنّما تقوم بواجبها بحماية الدولة والحرص على موقعها.

غير أنّ ظاهرة تدخل ما اصطلاح على تسميته «بالأجهزة» في حياة لبنان السياسيّة، وفي مؤسسات الدولة السياسيّة، التنفيذية والتشريعيّة والقضائيّة، وفي المؤسسات الإداريّة، وفي الحياة الاقتصاديّة والمصرفيّة والماليّة كذلك، تفاقمت بحدود بعيدة جداً، في حقبة ما بعد الطائف. وهي الحقبة، التي استمرّت بكونها فعلاً حقبة التطبيق الإعتباطي، الإستنسابي، المجتزأ لأحكام هذا الإتفاق، بما شوّه بنوده وجوهره بالوفاق الوطني. ولقد انتهت ظاهرة تدخل «الأجهزة» اللبنانيّة والسوريّة في مؤسسات الدولة والتصرّف بشؤونها إلى مفاصلة المحاصصة والمحسوبيّة. وإلى شبه تعطل بالآليات نظامنا الديموقراطي البرلماني كاد أن يقضي عليه.

المسؤوليّة هنا يتحملها بالطبع أفراد أو مجموعات من السوريين الذين سخرّوا العلاقات اللبنانيّة السوريّة لامتيازات ومصالح نفعيّة خاصّة. مثلما يتحملها بالتأكيد أفراد أو مجموعات من اللبنانيين الضالعين في استغلال هذه العلاقات لامتيازات ومصالح ومنافع خاصّة سياسيّة وغير سياسيّة. وهو ما أشار إليه الرئيس بشار الأسد نفسه. ناهيك هنا عن عادة الإستقواء الذميمة بالخارج، والتي يتوسّلها بعض المسؤولين والسياسيين اللبنانيين بغاية تعزيز مواقعهم على حساب من يعتبرونهم أخصامهم.

### المحاصصة ومسألة العلاقات بين السلطات الثلاث

من أسوأ ما تنتج المحاصصة كذلك، في سياق انتهاكها المنهجي المنظم للديموقراطيّة، هو العلاقات المتأسّسة على التسلطيّة الاستبداديّة من حيث الأساس autoritarisme، فيما بين السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة. إذ يتملك المتحاصصون النافذون الجنوح الدائم

لإستبعاد الآخرين عن المشاركة في إنتاج القرار، ويتحكّم بهم الميل إلى احتكاره. بل تصبح نظرة الريبة والشك هي السائدة فيما بينهم، وحيال كل رأي مختلف. وتمتدّ هذه النزعة التسلطية لتختزل، بما يشبه التقليد السائد، العلاقات بين السلطات في جعلها عملية صراع وتناحر بين مراكز قوى. وعلى هذا، فإنّ وظائف كل من مؤسسات السلطة تندهور بسرعة باتجاه أن تُختصر بالتقاسم، وبالمحاصصة، وبالتنازع على المراكز والوظائف الإدارية، التي يُظنّ أنّها تحسّن مواقع هذا المسؤول أو ذاك في المعترك السياسي والإستحقاقات المقبلة. وهذا ليس من أجل برامج أو سياسات معيّنة وملتابعة تنفيذها، بل من أجل الإستمرار في هذا الموقع السلطوي أو ذاك، بالدرجة الأساسية الأولى.

أ و ليست هذه أفضل ممارسة منهجية لتعطيل المؤسسات، ولتسفيهاها في وعي المواطنين؟

أ و ليست هذه أنجع الطرق حقاً لتغيب الدولة، ولدفع المواطنين دفعاً إلى البحث عن ملاذ ومرجعية لهم عند الزعامات السياسية الطائفية أو المذهبية؟

بديهي جداً أن يؤثّر هذا الميل إلى اختزال العلاقات في ما بين السلطات ومؤسساتها في تلك النزعة التسلطية الاستبدادية، على انتهاك فاضح لنظامنا البرلماني الديموقراطي القائم - ووفق نصّ الدستور - «على الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها»، وليس قطعاً على التناحر فيما بينها، ولا على طغيان واحدها على الأخرى. إنّ عدم احترام الفصل بين السلطات قد أدخل مؤسسات الدولة في حومة من الاضطرابات، وراح يحولها إلى مجرد مواقع نفوذ لا غير.

### المحاصصة والمبدأ الديموقراطي في التناوب على السلطة

على مستوى آخر، فإنّ من أسوأ الممارسات المؤذية للديموقراطية عندنا، قطع الطريق، بصورة منهجية متعمّدة، على المبدأ الديموقراطي في التناوب على السلطة. معروف أنّ الحضور في مواقع السلطة هو أمر محكوم بأكثرية آنية. فالمجلس النيابي يعكس أكثرية شعبية آنية مرشحة دائماً لأن تتحوّل وتبدّل بحكم طبيعتها بالذات. والحكومة تعكس أكثرية نيابية آنية، مرشحة هي الأخرى

بدورها لأن تتحوّل وتبدّل وفق تطوّرات الحياة السياسيّة. أمّا البديهيّة المتّصلة بهذا الخصوص تحديداً فهي احترام مبدأ التناوب على السلطة. وهو الأمر الطبيعي السائد في جميع الديمقراطيات العريقة. بيد أنّها مسألة ما يزال من شبه المستحيل على العقلية العربيّة أن تستوعبها. مثلما يصعب على العقلية اللبنانيّة أن تمارسها. وهذا منذ عقود طويلة. إذ غالباً ما كانت بلادنا تشهد، من فترة إلى أخرى، كلّ تلك الإضطرابات التي تكاد أن تشبه الهزّات، والتي ترافق حلول أيّ استحقاق إنتخابي، خارج البرلمان، أو داخله بخاصة، على مستوى كلّ المواقع الدستوريّة، والرئاسية منها بالأخصّ. بل إنّ السواد الأعظم ممن يُنتخبون لشغل منصب أو موقع معيّن، سرعان ما يتصرّفون على أساس جعل هذا المنصب حقاً مكتسباً لهم، يحاولون أن يطوّبوه بإسمهم على مدى العمر، كما لو أنّ البلد سوف يخرب حكماً، إذا بارح أحدهم الموقع الذي كان يتربّع فيه.

هذه العقلية اللاّديموقراطيّة، التي لا تفرّق بين الخصومة والعداوة، تنطوي على الرفض لمنطق التناوب على السلطة، والمنتهي إلى ممارسة فاضحة لنزعة إلغاء الآخر. ولاعتبار الخصومة في السياسة عداوة، والخصوم أعداء يتعيّن استبعادهم والقضاء عليهم. وهكذا، يجري سدّ الأبواب والمنافذ على تجديد الحيويّة السياسيّة، والفكر السياسي ومنع الإفساح في المجال بخاصة أمام مشاركة الشباب وتسهيل أمر إفادة البلاد من كفاياتهم وحيويّتهم.

### بأيّ قانون إنتخابي نتصدّى للمحاصصة ؟

لقد حاولت أن أظهر، في ما سبق، أنّ عملية إنتاج وإعادة إنتاج ظاهرة المحسوبيّة والمحاصصة تتعلّق بصورة أساسيّة بعملية الإنتخابات النيابيّة التي تنبثق عنها السلطة التشريعيّة. وعلى هذا، فإنّ أخطر موضع وأشدّه تأثيراً على الديموقراطية، إمّا إيجاباً وإمّا سلباً، هو الموقع العائد لقانون الإنتخابات النيابيّة.

هذه الانتخابات، في البلدان الديموقراطيّة كافّة، تجري على أساس قانون إنتخابي ثابت، نادراً ما يطرأ عليه تعديل. أمّا عندنا فالشذوذ هو القاعدة. إذ درجت العادة، منذ ما بعد الإستقلال، على

أن تجري الإنتخابات النيابية، على أساس قانون انتخابي مختلف خاص بكل دورة غالب الأحيان. ذلك أن كل عهد من العهود كان يستصدر قانوناً انتخابياً يكون مفصلاً على مقاس أهل السلطة والمتنفذين، بما يخدم تقاسمهم للمنافع المتبادلة على أساس المحاصصة والمحسوبية. أمّا النتيجة المترتبة على كل ذلك فليست سوى تعطيل إرادة الناخبين، أو تزويرها بالأصح، بغية التوصل إلى إقصاء الأخصام والمعارضين أو تحجيم حضورهم قدر المستطاع.

أمّا بعد اتفاق الطائف، ومنذ العام ١٩٩٢ بخاصة، فقد استفحل هذا الأمر من خلال فرض قوانين إنتخابية لم تحترم قطعاً نصّ «الطائف» وروحه في هذا الصدد. وقضت، كل أربع سنوات وحتى يومنا هذا، بتقسيمات مختلفة للدوائر الإنتخابية، اتّسمت بالتباين والتناقض بين دائرة وأخرى، وهذا على مستوى الدورة الإنتخابية الواحدة ذاتها، حينما اعتمدت المحافظتان معاً دائرة إنتخابية في منطقة، والمحافظه الواحدة، أو القضاء كذلك، دائرة إنتخابية في مناطق أخرى. هذه الممارسة المنهجية المستمرة لم تخالف بنود اتفاق «الطائف» وحسب، بل شكّلت، وما تزال تشكّل حتى اليوم، اعتداءً موصوفاً على روحية «وثيقة الوفاق الوطني»، وعلى الديموقراطية ذاتها، في أن

### معيار التمثيل الصحيح

إنّ المقاربة الديموقراطية السليمة لقانون إنتخابي تمثيلي حقّ، لا يسعها إلا أن تنطلق من المبدأ الدستوري القائل بأنّ شرعية السلطة، في نظامنا البرلماني الديموقراطي، إنّما ترتبط :

**أولاً،** بصحة التمثيل النيابي للناخبين، بحيث ينوب النائب عن ناخبيه فعلاً، وليس عن زعيم أو أي شخص آخر.

**وثانياً،** بالعيش المشترك والوفاق الوطني. وللتذكير مرة أخرى، فإنّ الدستور (المنبثق عن وثيقة الوفاق الوطني) نصّ على أنه «لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».



وعلى هذا، فمعيار صحّة التمثيل النيابي، المبني على ضرورة مراعاة العيش المشترك، إنّما يتجلى هنا بالحرص على احترام التمثيل السياسي للعائلات الروحية في لبنان. وهذا بمعنى تمكين الناخبين تحديداً من أن يختاروا ممثليهم فعلاً لا قولاً، من خلال الإنتخابات. وهذا لكي تتحقّق المشاركة الملموسة في حياة الدولة اللبنانية ومؤسساتها الدستورية، بصورة صحيحة متوازنة.

غير أنّ تجربة الإنتخابات المتكرّرة منذ العام ١٩٩٢، على أساس المحافظة الكبرى، أظهرت باللموس أنّ المحافظة - اللوائح الكبرى، لا يسعها أبداً أن تؤمّن التمثيل السياسي الصحيح لا للناخبين، ولا للعائلات الروحية.

### المحافظة / اللوائح الكبرى

إنّ الإنتخابات بالمحافظة - اللوائح الكبرى تفترض أولاً وحكماً وجود الأحزاب في المجتمع بالمعنى المتعارف عليه في بلدان العالم، وعلى امتداد مساحة الوطن، ويتمّ التصويت لها على أساس برنامجها الحزبي. أمّا في لبنان، فالوجود الفعلي هو للأحزاب والتنظيمات، التي يطغى عليها اللون الطائفي أو المذهبي الواحد. وهذا باستثناء وجود أحزاب معدودة، غير أنّها تشكو من ضعف نفوذها وحضورها الإنتخابي.

وهكذا، فإنّ الناخب، على أساس الدائرة الكبرى عندنا يكون عاجزاً عملياً عن ممارسة حقّه في مساءلة ومحاسبة النائب، أو مجموع النواب الذين لا يعرفهم بالأصل. كما أنّ إجراء الإنتخابات، على أساس المحافظة، أو لبنان الدائرة الواحدة، لن يعني إلّا التشريع بالقانون لهيمنة ما اصطلاح على تسميته الدارجة «بالمحدلة أو البوسطة» الإنتخابية. وكلّ هيمنة هي انتهاك للديموقراطية أو انتقاص منها بالتعريف. ذلك أنّ اللوائح الكبرى، أو «المحادل»، لا تتكوّن أصلاً إلّا من مجموعة مرشّحين لا يجمع في ما بينهم، وبصورة موسميّة عابرة، سوى مصالح إنتخابية آنية. ولا شيء مشترك في ما بينهم سوى زعيم اللائحة، الذي يعود إليه وحسب فضل اختيارهم لأن يكونوا في عداد لائحته. فهو الذي يمدهم بأصواته، وهو من يجبرّ لهم نفوذه المُستمدّ من جبهة

المحاصصة. وهم من جهتهم يضعون أنفسهم في خدمته، ويتحدّدون في المقابل بكونهم محسوبين له وعليه .

وهكذا، فإنّ قانون الإنتخاب على أساس المحافظة واللائحة الكبرى، في بلدنا وواقعنا، ليس غير تجسيد للمحاصصة والمحسوبيّة بامتياز. وهو ما يشكّل، بحدود بعيدة، معمل الفساد، الذي بات ينخر بسوسه مجتمعنا بأسره، بما في ذلك نظامنا البرلماني الديموقراطي، والإدارات الرسميّة كافة .

إذا كان المبدأ الديموقراطي الجوهرى لصحّة التمثيل يقضي بأنّ ينوب النائب عن الناخب، فإنّ النائب، الذي يدخل إلى المجلس النيابي على أساس المحافظة - اللائحة الكبرى، لا ينوب عن الناخبين، بل ينوب عن زعيم اللائحة. فلا يعود هذا النائب يعتبر نفسه مسؤولاً أمام ناخبيه، بل أمام زعيم اللائحة. ويصبح الهاجس الأساس لهذا «النائب» الحصول على رضا الزعيم ليس إلاّ. وبالتالي، فإنّ الناخب نفسه تنعدم لديه تماماً القدرة على مساءلة النائب ومحاسبته .

أمّا على صعيد تمثيل العائلات الروحيّة، فإنّ اعتماد المحافظة أو الدائرة الكبرى عاجز تماماً عن تفادي التشويه الحتمي لتمثيل العائلات الروحيّة، وعن تفادي إحداث خلل في التوازن، ومبدأ العيش المشترك، عندما يتعلّق الأمر بمنطقة تكون فيها الأكثرية السكانية العددية من طائفة أو مذهب معيّن .

أمّا على صعيد المجلس النيابي ذاته فتتعطّل تالياً الحياة البرلمانيّة، وتبتهت حيويّتها السياسيّة والتشريعيّة، ويُختزل العمل البرلماني لغالبية النواب في التصويت وفق ما يقرّره أربعة أو خمسة من زعماء «المحادل» الإنتخابية. بحيث تتحوّل عمليّة التصويت في المجلس إلى مجرد عمليّة آليّة صوريّة ليس إلاّ. إنّ التعبير الأوضح عن هذا المآل البائس للعمل النيابي يتجلّى، من غير ريب، بإعلان البعض تأييدهم للحكومة بعد أن كانوا قد انهالوا عليها بالنقد اللاذع وكالوها أشدّ الإتهامات. وهذا ما يفسّر ظاهرة عدم سقوط أيّ حكومة في المجلس النيابي ولو مرة واحدة في تاريخ حياتنا البرلمانيّة .

وعلى هذا، فالتشويه لا يصيب فقط تمثيل الناخبين باعتبار أنّ النائب لا ينوب عنهم، بل يلحق كذلك بالصفة التمثيلية للمجلس النيابي ذاته، باعتبار أنّ النائب فيه لا يمثل إلاّ زعيم اللائحة الذي اختاره عضواً فيها. وهذا يعني إعاقة المجلس النيابي عن القيام بدوره الأساسي الأصلي، الذي أناط به الدستور. وهذا بالمعنيين معاً: بمعنى انعدام القدرة لدى الناخب على مساءلة النائب. وبمعنى انعدام القدرة والإرادة لدى النائب على مساءلة الحكومة. ولقد تجلّت الإساءة للعمل التشريعي البرلماني ذاته، بفعل الطبيعة التمثيلية المشوّهة للمحافظات - اللوائح الكبرى، وبالإقدام أحياناً على سنّ بعض القوانين على مقياس مصالح خاصة معينة، بدل أن تستجيب للمصلحة العامة.

### التمثيل النسبي

أمّا على صعيد نظام التمثيل النسبي عندنا، فهل يعقل أن يطرح الآن الأخذ بهذا التمثيل، الذي يشكّل اعتماده تغييراً جذرياً مبالغاً لكلّ تقاليدنا، وثقافتنا الإنتخابية العريقة على أساس النظام الأكثرى، ولا سيّما في الوقت الذي يلحّ الجميع على إجراء الإنتخابات في غضون شهر على الأكثر؟ هل أنّ طارحي هذا المشروع لا يدركون حقاً مدى الإرباك الهائل والفوضى العارمة المترتين حكماً على عملية إقحام هذا النظام وتطبيقه قبل توفّر أقلّ فرصة لدرسه ونقاشه واستيعابه من قبل الناخبين، والمرشّحين على حدّ سواء؟

ومع ذلك، وعلى سبيل الجدال ليس إلاّ، فثمة تشويه مضاعف يتسبّب به النظام النسبي، إضافة إلى كلّ التشويهات والمساوئ العائدة للإنتخاب الأكثرى على أساس المحافظة واللائحة الكبرى. بل ثمة ما يشبه انعداماً حقيقياً لحرية الإختيار بالنسبة للناخب. ذلك أنّ هذا التمثيل الذي لا يمكن أن يطبق إلاّ على أساس اللائحة المغلقة يفرض على الناخب التصويت لأشخاص لا يعرفهم، أو لا يرغب باختيارهم. لكنّه يضطرّ إلى التصويت لهم بحكم وجودهم على هذه اللائحة المغلقة المجر على التصويت لها بكاملها. وهو ما يحرمه من حقّه المقدّس في أن يشطب مرشحاً معيناً وارداً عليها ويستبدله بأخر من خارج تلك اللائحة.

وبما أن اللائحة المغلقة تدرج المرشحين على أساس ترابئية معينة يختارها واضع اللائحة (الزعيم النافذ العائد إليه أمر تشكيلها)، فهي تحدّد بذلك مسبقاً أصحاب الحظوظ بالنجاح من المرشحين. وبحكم تشكّل اللوائح على أساس تكتلات ظرفية وليس على أساس برنامج الحزب وسياسته، فإن الناخب الذي يشاء التصويت لمرشح معين قد يصطدم بالدرجة الترابئية التي تجب عن هذا المرشح فرصة النجاح. هكذا، إذاً، يُفرض على هذا الناخب واحد من خيارين أحلاهما مرّ: فإما أن يستنكف ويمتنع عن التصويت لأنّ مرشحه المختار محكوم مسبقاً بعدم النجاح، وإما أن يصوّت لمرشحين لا يريداهم أصلاً. وهذا ما يعني فعلاً استبعاده من المشاركة في العملية الانتخابية.

أمّا على صعيد تمثيل العائلات الروحية، فإنّ نظام التمثيل النسبي، كما طرح في مجمل الإقتراحات الملموسة التي دعا أصحابها إلى الأخذ به، إنّما يعكس بلبلة، وانعدام وضوح، وقلة إنتباه جدّي إلى المبدأ الدستوري بتمثيل العائلات الروحية، الذي يقوم عليه نظامنا البرلماني الديموقراطي. صورة ذلك الفاقعة تتجلى بالغموض المطبق الذي يكتنف كلّ دعوات التمثيل النسبي بشأن احتسابها الحاصل الإنتخابي وكيفية توزيعه على المرشحين لتحديد الفائزين منهم بحسب ما يقضي به نظام التمثيل السياسي للعائلات الروحية.

وفي صدد التوسّع في موضوع القانون الانتخابي الأكثر ملاءمة لأوضاعنا اللبنانية الملموسة، تمكن العودة إلى المذكرة التي قدّمتها «الرابطة المارونية» إلى وزير الداخلية المستقيل، الأستاذ سليمان فرنجية، بتاريخ ٢ كانون الأول ٢٠٠٤، والتي تمسكت فيها بضرورة الأخذ بالدائرة الصغرى، على أساس القضاء، أو الدائرة الفردية المعمول بها في الديموقراطيات العريقة كفرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة وغيرها.

## عراقة تجربتنا الديموقراطية

رغم كلّ الثغرات والممارسات المشوّهة الخاطئة التي عانت منها التجربة الديموقراطية في لبنان، فلا يملك أحد، موضوعي النظرة، إلا أن يعترف بعراقتها، وباستمراريتها وفعاليتها، وبتعلّق اللبنانيين بها تعلقهم العريق بالحريّات التي كان لها إسهامها الحاسم في بناء الديموقراطية وتعزيزها باكراً في ربوعه. وهذا منذ لبنان ما قبل المتصرفيّة، ولا سيما منذ مطلع النهضة في القرن التاسع عشر.

ولا يملك المراقب هنا إلا أن يتبّه إلى الدور الإيجابي الكبير الذي لعبه التنوّع الديني والتعددية الثقافية في تعزيز المنعة اللبنانية الديموقراطية العامّة ضدّ مرض الانقلابات العسكرية، والديكتاتورية العسكرية أو الأمنيّة، السافرة أو المقنّعة، والتي راود البعض القليل تجريب نقل عداها وإقامتها في ظهرانينا. فلم تصب تلك المحاولات المعدودة غير الفشل الذريع، وفي المهدي.

ثمّة عنوان آخر أساسي جداً للدور العائد لتجربتنا الديموقراطية بما هي إسهامنا العربي كذلك، في تطوير الحياة السياسيّة العربيّة. وهذا خصوصاً، بإزاء معاناة الوضع العربي الغالب من غياب أو تعثر الحريّة والديموقراطية، بوصفهما الركن الأساس في بنية المجتمعات وضمّان تطوّرها. غياب الديموقراطية هو ما شكّل العامل الجوهرية الأول، الذي عطّل وشلّ ما تختزنه الشعوب العربيّة من طاقات. بل إنّ التطوّر السياسي في معظم البلدان العربيّة قد جرى قمعه عملياً هو ذاته، أو ظلّ تطوراً مشوّهاً، راكداً في استنقاع التخلف. وكلّ ذلك من خلال الإستغناء المنهجي عن الديموقراطية أو تأجيلها. والمؤسف أن يتمّ ذلك باسم أولويّة معقودة لموجبات الحرب مع إسرائيل. وهذا، دونما أقلّ اكتراث بما انتهى إليه ذلك من تعطيل لطاقات الشعب، وتهميش لدوره، وتغييب لديناميته، وإخراجه فعلاً من ساحة المعركة، التي لم يُحرز فيها، مع شديد الأسف، غير الهزائم، في غالب الأحيان. أمّا الاستثناء هنا، فليس صدفة أنّه قد تجلّى في لبنان، الذي تمكّن من تحرير أرضه المحتلّة في الجنوب.

ذلك أنّ تعلق الشعب اللبناني بالحرية، وفي ظلّ الحيويّة السياسيّة، ونضج الوعي اللذين يتفتّحان في مناخات الديموقراطية، كان في أساس صنع هذا التحوّل النوعي. فالحرية هي التي تصنع أساساً الحيويّة السياسيّة والنضج السياسي والكفاحي للشعوب. والديموقراطية التي نتمسك بها إنّما فيها يربى الأمل وترعرع وينمو: الأمل بالتغيير، وإمكان القدرة على تحقيقه. أمّا انعدام الديموقراطية المتأسّس على إشاعة الخوف فلا يربّي على غير المزيد من الخوف إيّاه، فاليأس، والعودة، والتسليم.

إنّ التطوّرات المعقّدة التي عاشتها لاحقاً الأوضاع اللبنانيّة، والأزمة الأخيرة البالغة الخطورة والمترتبة على الزلزال الوطني الكبير، الذي عصّف ببلدان باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، والمواجهة اللبنانيّة التي تصدّت لهذه الأزمة بتمسك إجماعي لبناني بالوفاق الوطني الحريص على عيشنا المشترك.

إنّ ذلك كلّهُ يؤكّد فعلاً وولادة جديدة للبنان، لصيغته المجتمعيّة ولتعزّز الديموقراطية في ربوعه. وما تأكيد سماحة السيد حسن نصرالله بالأمس القريب على السلم الأهلي، وعلى عيش لبنان المشترك، وعلى كون لبنان «حالة فريدة، ولا يمكن أن يبنى إلا بتعاون أهله وتوافقهم وتحاورهم وتلاقيهم. ولا يمكن أن يفرض أحد خياره على أحد لا بالكلمة ولا حتى بالسلاح»، على حدّ تعبيره حرفياً. وما دعوته الجميع إلى واجب المشاركة في بناء دولة الحقّ، سوى مدمك أساسي آخر في تدعيم رسوخ هذه التجربة الديموقراطية.

### بدولة الحقّ نبنى دولة الإستقلال

إنّ السؤال المزمّن عن كيف نبنى دولة الإستقلال حقّاً وفعلاً، بات وثيق الصلة على وجه الخصوص بالسؤال عن كيف تصبح الدولة في لبنان دولة الحقّ. وهذه حقيقة يصرخ بها عالياً في وجوهنا جميعاً شباب لبنان، الذين وضعوا هذا الوطن، بحيويّتهم وتوحدّهم، على عتبة ولادة

جديدة يعود للبنانيين أولاً وأخراً، وقبل أيّ آخرين غيرهم، أمر المحافظة على إتمامها بصورة سليمة لا تضحيّ بالألم ولا بالمولود. وهو أمر لا بدّ أن يعني من جملة ما يعنيه، إنجاز مصالحة وطنية حقيقية شاملة للجميع من دون استثناء، وبالسرعة الكليّة.

إذا كان التاريخ لا يكتب فعلاً إلا بعد أن يموت أناسٌ حدثانه ومآتيه، فهو لا يصنع إلا فيما هم أحياء. غير أن تراجعديا التاريخ - كما هو معلوم - ليس لها من مسرح آخر غير حلبة الحاضر بالطبع. في هذا الحاضر إنّما يصنع المستقبل كذلك. وفيه أيضاً تصنع الديموقراطية التي تتلاشى كلّما انكفأنا أو قصرنا عن المحافظة عليها ببناء المزيد منها.

وعلى هذا، فإنّ ولادة لبنان الجديدة لا تتقدّم فقط شهادة على صحّة ما كان وما مضى، بل هي درس في الحاضر من حيث الأساس عن كيف الطلب وكيف النوال، وكيف الحفظ، وعن ما سيأتي أيضاً. وهي تؤكد بمثلها في كلّ حال، وفي قلب العاصفة، أنّ الرياح لا تكون غير مؤاتية إلا بالنسبة لمن لا يعرف إلى أيّ ميناء يريد أن يصل حقاً. والديموقراطية تظلّ هي البوصلة الحقيقيّة لتعيين الإتّجاه الصحيح إلى الميناء الذي نشد بلوغه في وطن حرّ، مستقرّ، مزدهر، شعبه رافل بحياة أمنة رغيدة سعيدة.